تناول أبرز التحديات والفرص

«مؤتمر الشرق الأوسط للغاز غير التقليدي» يستقطب أكثر من 350 مشاركاً

شهدت العاصمة العُمانية، مسقط، انطلاق فعاليات مؤتمر الشرق الأوسط للغاز غير التقليدي، الأحدث الأكبر عالمياً في قطاع الغاز. وانعقد المؤتمر لمدة ثلاثة أيام، خلال الفترة 20-22 يناير الماضي، في فندق قصر ريتز كارلتون البستان، بحضور أكثر من 350 شخصية رفيعة من خبراء وصنّاع قرار ولاعبين عالميين في مجال الغاز غير التقليدي.

وأقيم المؤتمر تحت رعاية كريمة من المهندس سالم بن ناصر العوفي، وكيل وزارة النفط والغاز العُمانية، ونظمته شركة نولدج إكسبانشن. وكان من بين أبرز الحضور والمتحدثين السيد راؤول ريستوشي، المدير الإداري لشركة تنمية نفط عُمان والسيد ديفيد دالتون، المدير الإقليمي لشركة بريتش بيتروليوم في منطقة الشرق الأوسط والسيد مناحي العنزي، نائب المدير التنفيذي لعمليات التنقيب والغاز في شركة نفط الكويت والسيد جيرومي فيرير، رئيس الاتحاد الدولي للغاز. كما حضر المؤتمر كل من السيد روز كلارك موور، المدير القطري لشركة بيكر هيوجز والسيد سلطان الغيثي، المدير القطري لشركة ويذرفورد والسيد مناف عرنوس، مدير المبيعات لشركة ويذرفورد الشرق الأوسط وشمال أفريقيا و عبدالناصر زاميت، رئيس شركة الزويتينة للنفط والسيد ماركوس إيريك، المدير التنفيذي القطري لشركة سيمنس والسيد زاهيد عمران فاراني، المدير التنفيذي لشركة تنمية النفط والغاز في باكستان.

ويُشار إلى الغاز الغير التقليدي بالأنواع الاحتياطية من الغاز، مثل الغاز المحكم والغاز الصخري الذي يتطلب استخراجه معدات وتقنيات أكثر تطوراً لاستخراجه. وانعقد المؤتمر تحت عنوان «احتياطات الغاز غير التقليدي: التحديات والفرص من أجل التنمية المستدامة». وتناولت المواضيع المطروحة عمليات الحفر وتطوير رأس المال البشري وتوريد الغاز وعقود الشراء واقتصاديات الموارد غير التقليدية والتقنيات الحديثة في هذا السياق وغيرها الكثير.

وفي معرض حديثه على الحدث، أكد راعي ورئيس المؤتمر، سعادة سالم بن ناصر العوفي وكيل وزارة النفط والغاز العمانية، على ضرورة التقصي والبحث عن حلول غير تقليدية، مبيناً أن الوزارة استقبلت العديد من الموردين لعرض خدماتهم، حيث تعهدوا بتوسيع مرافقهم لتلبية الطلب المحلي، ومضيفاً أن الموردين يوظفون قرابة 75 في المئة من طاقاتهم. وأشار العوفي إلى أنه في ظل المعطيات الحالية، فإنه ليس ثمة خيار سوى التنقيب، لافتاً إلى أن أهمية الغاز غير التقليدي تنبع من أنه أمان لإمدادات الطاقة، إلا أن إستخراجه يتطلب تكلفة أكبر، نظراً لاستخدام تكنولوجيا متطورة، مؤكداً على أهمية استنباط منهج فعّال ومتكامل، يساعد على الانتقال من مرحلة الاستكشاف إلى التنمية.

وتعقيباً على أحدث التوقعات لإمدادات الغاز والطلب عليه، أوضح سعادة العوفي « أنه رغم التوقعات بتراجع الطلب على الغاز خلال الفترة 2020 – 2025، إلا أني لا أظن شخصياً أن هذا الأمر سيحدث. بل أرى أن الطلب على الغاز سيأخذ منحى تصاعدياً، ليدفعنا نحو المغامرة وخوض التحدي والاستكشاف في أماكن صعبة للغاية، تكون فيها درجات الحرارة عالية، ويتطلب فيها البحث زيادة مستوى العمق. وكان المؤتمر منصة مثالية استقطبت اللاعبين الرئيسين والشركات الخدمية لمساعدتنا على ابتكار أفكار رائعة والتغلب على التحديات القائمة. وبهذه المناسبة، أود التوجه بالشكر إلى شركة نولدج إكسبانشن لتنظيمها المؤتمر بالتعاون مع الوزارة.

من جهته، أوضح رفيق كونهي، مدير شركة نولدج إكسبانشن، خلال مؤتمر صحفي عقب الافتتاح أن المؤتمر منصة لتبادل المعرفة ويرسخ مكانة سلطنة عُمان والمنطقة على خارطة روّاد صناعة الغاز، مؤكداً أن المؤتمر يمثل خطوة استباقية نحو ابتكار حلول جديدة لاستخراج احتياطيات الغاز غير التقليدي، بدلاً من الانتظار والاستجابة لزيادة الطلب على الغاز.

وتضمنت فعاليات المؤتمر حلقات نقاشية أدارتها شركات مرموقة، من مثل بيكر هيوجز وشركة تنمية نفط عُمان وشركة ويذرفورد وبرتش بتروليوم وشركة نفط الكويت، حيث تناولت تلك النقاشات «مراقبة عمليات التصديع الصغيرة لاستخراج المخزونات النفطية المحكمة في الظروف القاسية- نماذج من سلطنة عُمان» و «التقنية غير التقليدية: الفرق بين التطبيق الناجح والتطبيق غير الناجح» و «تقنية التصديع المبتكرة لاستخراج مخزونات الغاز العميقة المحكمة في مناطق عُمان الوسطى».

وتجدر الإشارة إلى أن المؤتمر حظي بدعم قوي، إلى جانب وزارة النفط والغاز العُمانية وشركة تنمية نفط عُمان، من الجمعية العُمانية للخدمات النفطية والاتحاد الدولي للغاز، ورعاية من شركة بيكر هيوجز وبذرفورد وبرتش بتروليوم و «شيل» و «إس تي إس» و «بيكرز بلاس» و «يونايتد إنجينيرنج سيرفسز» و «سي سي إنرجي» و «بتروجاس إي آند بيه». وكانت «تايمز أوف عمان» الشريك الإعلامي الرسمي للحدث، إلى جانب عدد من الشركاء الإعلاميين الداعمين، من مثل «أويل آند جاز ريفيو» و «ذا أويل آند جاز بير» و «عمان أويل آند جاز» و «الاقتصاد والأعمال» و «جلف أويل آند جاز» و «بتروليوم أفريقيا آند ديو جورنال».

العوضي خلال الافتتاح

جانب من المؤتمر

مسؤول ياباني كبير : نتطلع إلى التعاون في مجال الطاقة وتجارة «النفتا» مع الكويت

اعرب مسؤول ياباني كبير امس عن تطلع اكبر شركة لتكرير النفط في اليابان الى تعزيز التعاون في مجال الطاقة وتجارة النفتا مع شركات النفط الكويتية.

وقال رئيس مجلس ادارة شركة «جيه اكس هولدنجز نيبون» اكبر شركة يابانية لتكرير النفط ياسوشي كيمورا في مقابلة مع وكالة الانباء الكويتية «كونا» ان «دولة الكويت كانت مورد نفط موثوقا به منذ فترة طويلة لليابان» آملا ان تستمر في تزويد الشعب الياباني بامدادات مستقرة ومرنة من النفط وهو الهدف الذي تسعى الشركة الى تحقيقه.

واعرب كيمورا ايضا عن امله في الاستفادة من جميع الفرص المتاحة لتعزيز واردات النفط حيث من المتوقع ان تنمو المنتجات البتروكيماوية بعد تحويل الشركة مصفاة «موروران» التي تبلغ طاقتها الانتاجية 180 الف برميل يوميا الى مصنع للبتروكيماويات.

ولفت الى ان الشركة تخطط لوقف عمل وحدة تقطير النفط الخام في مصفاة «موروران» شمال اليابان في شهر مارس المقبل كجزء من الجهود المبذولة للحد من الفائض في قدرات تكرير النفط وتحويلها الى مصنع للبتروكيماويات بدءا من شهر يونيو المقبل.

واوضح كيمورا ان بعض منتجات المصفاة البتروكيماوية ستستخدم لمشروع البارازيلين المشترك الذي انشئ حديثا في كوريا الجنوبية وسيدخل مرحلة الانتاج هذا العام.

واعرب عن امله في ان تقوم مؤسسة البترول الكويتية والشركات التابعة لها بتعزيز العلاقات التجارية مع اليابان حيث تشارك شركة «جيه اكس هولدنجز نيبون» مع الشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية «كوفبيك» في مشاريع تطوير النفط والغاز في شمال غرب أستراليا.

واكد كيمورا حرص شركته على تشجيع المشاريع المشتركة في المستقبل مع دولة الكويت في أستراليا ومختلف دول العالم.

ياسوشي كيمورا

واشار الى ان شركته وشركة «كوفبيك» بدأتا انتاج النفط في حقل نفط «فينوكين» الجنوبي البحري في شهر مايو الماضي بطاقة انتاجية تتراوح بين 12 الفا و13 الف برميل يوميا.

وذكر كيمورا ان حصة شركة «جيه اكس هولدنجز نيبون» في المشروع تبلغ نسبة 25 في المئة في حين تملك وحدة شركة «كوفبيك» ومشغل المشروع «سانتوس أستراليا» حصة بنسبة 37.5 في المئة.

وتوقع ان تكون فترة الانتاج في حقول «موتينير اكستر» المملوكة لشركة «جيه اكس هولدنجز نيبون» و«كوفبيك» و«سانتوس أستراليا» اطول مما كان مقدرا في البداية.

واكد كيمورا ان عمليات الحفر الاستكشافي للمشروع المشترك ستبدأ في المستقبل القريب حيث ستكون هناك امكانات كبيرة لاكتشاف احتياطيات نفطية كافية.

وحول تأثير تراجع الطلب على النفط في اليابان لانخفاض معدل المواليد والشيخوخة والتقنيات الموفرة للطاقة قال كيمورا ان «الطلب على النفط في اليابان سيستمر في الانخفاض ما يتطلب قيام الشركة ببناء نظام انتاج عقلاني وفاعل».

واوضح ان الشركة خفضت الطاقة التكريرية الاجمالية في مصافيها الثماني بجميع انحاء البلاد من 1ر8 مليون برميل يوميا الى 1ر4 مليون برميل يوميا منذ شهر اكتوبر عام 2010.

وتوقع كيمورا ان تتراجع قدرة التكرير الاجمالية للشركة مع ايقاف وحدة تقطير النفط الخام في مصفاة «موروران» في شهر مارس المقبل الى 1ر2 مليار برميل في حين سيتراجع طلب الشركة على النفط تدريجيا وسيكون هناك تقلبات في الطلب.

وطلب من الجانب الكويتي ضمان استقرار ومرونة امدادات النفط وتقاسم المعلومات المختلفة وتعزيز العلاقات التجارية.

ولفت كيمورا الى ان الشركة تشارك في دراسة جدوى لعلاج ارتفاع ملوحة المياه المنتجة من حقول النفط الكويتية والاستخدام الفاعل لها التي يجريها مركز التعاون الياباني ومعهد الكويت للابحاث العلمية للسنة المالية 2013.

وبدأت الشركة برامج تدريب للموظفين لتشغيل المصافي في دولة الكويت حيث انضم في شهر يونيو الماضي 13 شخصا من شركة البترول الوطنية الكويتية في الدورة في طوكيو ونيغاتا لتعلم التكنولوجيا اليابانية.

واعرب كيمورا الذي يشغل ايضا منصب رئيس جمعية البترول اليابانية ورئيس لجنة الاتحاد الياباني للاعمال في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا عن حرص الشركات اليابانية على التعاون مع دولة الكويت في مختلف المجالات مثل بناء البنية التحتية والطاقة المتجددة والتقنيات المتطورة من خلال تقديم قائمة من الافكار والمعلومات التي ستصب في مصلحة دولة الكويت.

ومن المقرر ان يزور كيمورا دولة الكويت في فبراير الجاري كجزء من جهوده لبناء علاقات الثقة وتبادل المعلومات بشكل مستمر مع المسؤولين الكويتيين.

وسيشرح كيمورا للمسؤولين الكويتيين وضع النفط في اليابان وخطة الحكومة في مجال الطاقة الاساسية ما سيساعد على تسهيل العمل السلس بين الجانبين.

يذكر ان كيمورا زار الكويت في شهر اغسطس الماضي برفقة رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي.

«دويتشه بنك» يعقد مؤتمره السنوي الخامس لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

يعقد دويتشه بنك اليوم مؤتمره السنوي الخامس لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في دبي. ويجمع المؤتمر على مدى يومين ممثلين للإدارات العليا لأكثر من 25 شركة إقليمية ومدراء صناديق مؤسسية من أنحاء العالم.

ويذكر أن اقتصاد دبي عاد إلى مساره الطبيعي ويسجل حالياً معدل نمو يقارب 5% سنوياً، يتصدره قطاع العقارات مع معدلات نمو جيدة أيضاً لقطاعات السياحة والنقل والتجارة . ومن جهة أخرى، تعافت منطقة اليورو من أطول فترة ركود اقتصادي لها بينما يتسارع نمو الاقتصاد العالمي. وفي الصين بدأ التباطؤ الاقتصادي بالاستقرار. ومع ظهور علامات الاستقرار في معظم مناطق العالم فإن مخاطر حدوث اضطراب اقتصادي ملحوظ باتت أقل. وفيما تبقى أصول الأسواق الناشئة معرضة للخطر خلال الأشهر المقبلة، فإنه ليست هناك مؤشرات تدل على أن الأزمة ستنتشر، حيث أن معظم دول الأسواق الناشئة تتمتع حالياً بوضع أقوى وأفضل مما كانت عليه خلال الفترات السابقة التي شهدت تراجعاً في تدفقات رأس المال (نتيجة لانخفاض حالات عدم التوافق بين احتياطات العملة والالتزامات الزمنية، ووضع أقوى لأصول رأس المال، وأسعار صرف عائمة للعملات، واحتياطات أعلى للعملات الأجنبية)

وفي هذا الصدد قال السيد أحمد بيضون، رئيس قسم أسواق الأسهم لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في دويتشه بنك: "كان أداء أسواق منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال عام 2013 جيدا ضمن السياق العالمي. وبالتحديد فقد حققت أسواق الإمارات وقطر أداءً مذهلاً، حيث أن كلاهما ستنضمان خلال عام 2014 إلى مؤشر MSCI للأسواق الناشئة. ويوفر هذا المؤتمر فرصة قيّمة للمحللين للاطلاع على أداء الشركات الإقليمية وأبرز اللاعبين في أسواق المنطقة، كما يتيح للمشاركين إمكانية اللقاء مع خبراء تحليل الأسهم الإقليمية والبحث الاقتصادي لدى دويتشه بنك".

من جانبه قال باسكال مورا، رئيس قسم أبحاث الأسواق الناشئة لدى دويتشه بنك: "يضم دويتشه بنك فريقاً من 30 محلل اقتصادي في منطقة أوروبا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا يقومون بتغطية أداء 300 شركة في المنطقة، العديد منها أصبحت شركات رائدة في مجالات اختصاصها. ويعمل 5 من كبار محللي هذا الفريق من دبي وتغطي دراساتهم أكثر من 70 شركة في المنطقة. وسنواصل بذل الجهود لنتيح استفادة عملائنا بشكل أمثل من خبرات إدارة الشركات وأبحاث وتوزيع القيمة المضافة، والأفكار الاستثمارية القيّمة". ويشارك في هذا المؤتمر شركات من مختلف القطاعات، بما في ذلك قطاع الخدمات البنكية والاتصالات والعقارات والبنية التحتية والسلع الاستهلاكية والصناعة.

السعد: «الكيماويات البترولية» وفرت 140 مليون دولار بتطبيق منهجية «6 سيجما»

قال الرئيس التنفيذي لشركة صناعة الكيماويات البترولية أسعد السعد ان منهجية (6 سيجما) الخاصة بتطوير أساليب العمل حققت نجاحات كثيرة خلال فترة تطبيقها في الشركة من 2007 وحتى 2014 أهمها توفير أكثر من 140 مليون دولار.

واوضح السعد في بيان صحافي صادر عن الشركة امس ان منهجية (6 سيجما) استطاعت إنجاز أكثر من 425 مشروعا ناجحا مشيرا الى حصول 18 موظف على الحزام الأسود الخاص ب (6 سيجما) وحصول 91 موظفا على الحزام الأخضر في تلك المنهجية.

وافاد بان الشركة عازمة على الاستمرار في تطبيق ونشر منهجية (6 سيجما) معربا عن ارتياحه الشديد لتطبيق تلك المنهجية في الشركة نظرا لما تعود به من فوائد كثيرة فيما يتعلق بتطوير وتحسين أساليب العمل المختلفة والتطوير والارتقاء بمستوى العاملين والقيادات بالشركة.

وذكر ان منهجية (6 سيجما) تعمل من خلال التعرف بعمق على احتياجات وطلبات العملاء والشركاء المرتبطين بالشركة والعمل على تحسين إجراءات العمل المختلفة من أجل الوصول لأفضل مستوى من الجودة والأداء مما يؤثر بدوره على رفع مستوى الرضي لدى العميل والشريك.

وأوضح السعد أن هذه المنهجية تعمل على رفع مستوى أداء العاملين وتؤهلهم للقيام بتحسين مستوى أدائهم بأنفسهم من دون الحاجة إلى جلب خبراء من الخارج للمساعدة ومن ثم الوصول لأعلى مستوى من الرضا لكل من العامل والعميل معربا عن أمله في أن تسعى الشركات النفطية الزميلة الأخرى الى تطبيق ونشر تلك المنهجية بها مما يعود بالنفع عليها وعلى القطاع النفطي ككل.

يذكر ان شركة صناعة الكيماويات البترولية ستنظم في 18 فبراير الجاري الحدث السنوي للاحتفال بإنجازات تطبيق منهجية (6 سيجما) الخاصة بتطوير أساليب العمل بحضور قيادات القطاع النفطي.

وسيقام الحفل في نادي بوبيان التابع للشركة وسيتم فيه تكريم عدد من قادة المشاريع المستحقين للحصول على الحزام الأسود والأخضر بمنهجية (6 سيجما) كما سيتم تنظيم معرض لعرض أهم المشاريع الناجحة في شركة صناعة الكيماويات البترولية وبعض الشركات النفطية.

«جيبكا» يستضيف الدورة الأولى من منتدى «الأبحاث والابتكار»

أعلن الاتحاد الخليجي للبتروكيماويات والكيماويات «جيبكا» عن تنظيم الدورة الأولى من منتدى الأبحاث والابتكار خلال شهر مارس المقبل ، وذلك انطلاقا من الدور الجوهري الذي يلعبه الابتكار بوصفه أهم محركات النمو المستقبلي لقطاع البتروكيماويات.

و يمثل هذا الحدث منطلقاً إقليمياً حيوياً لتسليط الضوء على أهمية توجه قطاع البتروكيماويات في المنطقة نحو التركيز على التطوير التكنولوجي والابتكار، مما يعد من العناصر المحورية في تحقيق النمو المنشود. وبالنظر إلى كون قطاع البتروكيماويات هو ثاني أكبر القطاعات الصناعية في الخليج، بما نسبته 2.9 في المئة من مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، هنالك فرص كبيرة ومتنوعة لتحقيق النمو في هذا المجال. وفي هذا السياق قال الدكتور عبدالوهاب السعدون، الأمين العام للاتحاد الخليجي للبتروكيماويات والكيماويات «جيبكا»: «يشهد قطاع البتروكيماويات في دول مجلس التعاون الخليجي نمواً ملحوظاً ومستمراً خلال المرحلة الراهنة. لكنه يعتمد في الوقت ذاته بصورة رئيسية على الحلول التقنية، مما يستدعي تعزيز اهتمام منتجي البتروكيماويات في المنطقة بالأبحاث والابتكار، ليكونوا قادرين على ترسيخ حضورهم في السوق العالمية التي تزداد مستويات التنافسية فيها بشكل مضطرد».

وأضاف: «إذا ما نظرنا إلى أداء القطاع على المستوى العالمي، فإن الصين تقدم نموذجاً يقتدى به كسوق، حيث تستثمر بكثافة في تقنيات الأبحاث والتطوير، مما أثمر عن تحقيق نتائج إيجابية وملموسة في هذا القطاع».

وفي العام 2012، استثمر منتجو البتروكيماويات في الخليج ما لا يتجاوز 380 مليون دولار أمريكي على الأبحاث والتطوير، أي أقل من 1 في المئة من إجمالي الإنفاق العالمي في هذا المجال. وبالمقابل، كانت الصين ثالث أكبر مستثمر في أعمال الأبحاث والتطوير المتعلقة بقطاع البتروكيماويات في العالم، بعد الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، وذلك عبر إنفاق 10.2 مليارات دولار. وخلال الفترة ذاتها، ارتفعت قيمة منتجات البتروكيماويات في الصين إلى 1.4 تريليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 28.8 في المئة من إجمالي القيمة العالمية.

السعوديون يضخون 7 مليارات درهم في عقارات دبي

تصدّرت السعودية قائمة الاستثمارات العقارية في سوق دبي للعقار، الذي عاد إلى نشاطه مرة أخرى منذ عامين؛ حيث ضخ المستثمرون السعوديون عبر صفقات عقارية أكثر من 7 مليارات درهم، تحت مراقبة مؤسسة التنظيم العقاري في الإمارة.

وأطلقت حكومة دبي في مطلع العام الجاري، حزمة ضوابط وقوانين تُعد أول تنظيم عقاري خليجي، تسعى من خلالها إلى ضبط سوق العقارات، بعد تقارير دولية صدرت أواخر العام الماضي، تحذر من «فقاعة عقارية» جديدة في دبي.

وقال مسؤول إماراتي: إن حزمة التنظيمات الجديدة التي طبقتها حكومة دبي، ودائرة الأراضي والأملاك، ومصرف الإمارات المركزي؛ كفيلة بتقليص مخاوف عودة سقوط السوق العقارية، أو دخول شركات وهمية، بحسب «الاقتصادية» السعودية.

وقال جمعة بن حميدان، نائب مدير دائرة الأراضي والأملاك في دبي: إن حزمة الأنظمة والإجراءات الجديدة تساعد على تلافي تكرار أزمة عام 2008؛ حيث تضبط المضاربات العقارية، وعمليات التمويل، وتأخذ الاحتياطات والضمانات المتعلقة بتمويل العقار.

وأوضح، أنه لا يتم تسجيل أي مشروع غير موجود على أرض الواقع من المطورين الذين يبيعون على الخريطة. وقال: «أي مستثمر يرغب في إيداع مبالغ استثماراته، يتم إيداعها في حساب الضمان المراقب من مؤسسة التنظيم العقاري».

وأكد أن أسعار العقارات في دبي «غير مبالغ فيها» لوجود احتياطات تضبط السوق، مضيفاً أنه بعد أزمة عام 2008 تركز العمل في معالجة الأزمة، التي أوقفت النشاط العقاري أربع سنوات، ليعود مرة أخرى في 2012، من خلال مشاريع جديدة.

وذكر، أن نسبة استثمارات الأجانب والخليجيين تكاد تكون متقاربة، في حين أن المستثمرين السعوديين يتصدرون مستثمري الخليج بعد الإماراتيين، حيث بلغت استثماراتهم 4.6 مليار درهم في نهاية العام الماضي، إضافة إلى أكثر من مليارى درهم في عام 2012.